نحو ما ودعك ربك وما قلى **واقول** قصد اسناد الفعل الي الفاعل
وتعليقه بمفعوله مع حذف المفعول امر قايم بالمتكلم غيب عن السامع
فان كان في اللفظ ما يستدعي ذلك المفعول جزم السامع به والا لم
يجزم **قوله** وما شي حميت بمستباح ه هذا عجز بيت صدره ه حميت حما
تهامة بعد نجوه وقد تقدم في الاشيا التي تحتاج الي رابط **بيان مكان**
المقدر قوله فيجب ان تقدر المفسر في نحو زيد رايته مقدما عليه وجوز
البيانيون تقديره موخرا عنه وقالوا انه يفيد الاختصاص حينيذ
وليس كما توهموا وانما يرتكب ذلك عند تعذر الاصل او عند اقتضا امر
معنوي لذلك **في** الشرح مثل ليس الامر كما توهم هو فانهم لا يقدرونه
موخرا ليفيد الاختصاص الا عند وجود المقتضي لذلك وقد وافقهم هو
علي ذلك حيث قال وانما يرتكب ذلك عند تعذر الاصل او عند اقتضا امر
معنوي لذلك فما وجه اعتراضه عليهم **واقول** وجهه ان كلامهم يقتضي
جواز تقديره موخرا عند عدم ما يقتضي تاخيره وعنده هو يجب تقديره
مقدما **قال** التفتازاني في مطوله واما نحو زيدا عرفته فتاكيد ان قدر
الفعل المحذوف قبل المنصوب نحو عرفت زيدا عرفته وان لم يقدر المفسر
قبل المنصوب بل بعده نحو زيدا عرفت عرفته فتخصيص لان التقديم علي
المحذوف كالتقديم علي المذكور فنحو زيدا عرفته يحتمل التخصيص ومجرد
التاكيد لكن اذا قامت قرينة علي ان الفعل مقدر بعد المنصوب فهو ابلغ
في الاختصاص من قولنا زيدا عرفت لما فيه من التكرير المفيد للتاكيد **قوله**
وكنا قدمنا في نحو في الدار زيد فدم ذلك في اخر الباب الثالث **قوله** واذا كان
خلفك زيد جاز الوجهان ولو قدرته فعلا لان خبر كان يتقدم مع كونه
فعلا علي الصحيح اذ لا تلتبس الجملة الاسمية بالفعلية **في** الشرح وللقايل ان
يقول الالباس حاصل بالنظر الي ما دخل عليه الناسخ وذلك لانه مع تاخير
زيد يحتمل ان يكون هو مع رافعه وهو يقوم جملة فعلية خبرا عن ضمير شان
دخلت عليه كان فاستتر فيها ويحتمل ان يكون مبتدا موخرا اخبر عنه بالفعلية
المتقدمة عليه وهي يقوم وليس ثمة ضمير شان **و** الفرق بين الجملتين قبل
دخول الناسخ عليهما ثابت ودخوله لا يغير ما كانتا مختلفتين به باعتبار
لفوي الحكم وعدمه فتجويز التقديم يوقع في الالباس بعد دخول الناسخ
ايضا علي ان ابن عصفور صحح منع التقديم في نحو كان زيد يقوم قال
لان الذي استقر في باب كان انك اذا حذفتها عاد اسمها وخبرها
الي المبتدا والخبر ولو اسقطتها في كان يقوم زيد لم يرجعا الي ذلك
واقول احتمال كون اسم كان هنا ضمير شان احتمال بعيد لا يعول عليه
و لو سلم فقد ذكر المصنف في الباب الرابع في المواضع التي يعود الضمير فيها

عليها

تلت

٢

٢٨٦

على ما تاخر لفظا ورتبة انه لا ينبغي الحمل علي ضمير الشان اذا امكن غيره **قوله**
لان قريشا كانت تقول باسم اللات وباسم العزى اي تقول باسم اللات وباسم
العزى كذا في الكشاف **قوله** واجاب بانها اول سورة نزلت فكان تقديم الامر
فيها بالقراءة اهم **قال** السيد في حاشية المطول يعني اهم من الامر بالختصاص
القراءة اذ لا يناسب المقام فلا يرد ما يتوهم من غير اسم الله اهم منه **قوله** واجاب
السكاكي بتقديرها متعلقة باقرا الثاني **في** المطول ومعني الاول اوجد القراءة
من غير اعتبار تعديته الي مقروبه كما يقال فلان يعطي اي يوجد الاعطا من
غير اعتبار تعلقه بالمعطي كذا في المفتاح وهو مبني علي ان تعلق باسم ربك
باقرا الثاني لتعلق المعقولية ودخول البا للدلالة علي التكرير والدوام كقولك
اخذت الخطام واخذت بالخطام **و** الاحسن ان اقرا الاول والثاني كلاهما منزلان
منزلة اللازم اي افعل القراءة واوجدها او المفعول محذوف من كليهما اي اقرا
القران **و** البا للاستعانة او الملابسة اي مستعينا باسم ربك او متبركا به
ومبتدا **و** لا يبعد علي المذهب الصحيح وهو كون التسمية من السورة ان يجعل
باسم ربك متعلقا باقرا الثاني ويكون متعلق الاول قوله باسم الله انتهى **قوله**
واعترضه بعض العصريين هو الشيخ شهاب الدين الحلبي المشهور بالسمين
و عبارته وفي هذا نظر لان الظاهر علي هذا القول ان يكون اقرا الثاني
توكيدا للاول فيكون قد فصل بمعمول المؤكد بينه وبين ما اكده مع الفصل
بكلام طويل **قوله** ثم هذا الاشكال يعني لزوم الفصل بين المؤكد وتوكيده
لازم له اي لهذا المعترض علي قوله ان البا متعلقة باقرا الاول فانه
اثبت ذلك في اعرابه ولم يعترض عليه **و** انما كان لازما له لان تقييد اقرا
الثاني بهذا الفاصل بينه وبين الاول اذا منع من كونه توكيدا فكذا تقييد
اقرا الاول يمنع من كون اقرا الثاني توكيدا **واما** ما وقع في كثير من النسخ وراتيه
مصححا عليه في هامش نسخة بخط المصنف لكن بغير خطه وهو لان تقييد
الثاني اذا لم يمنع من كونه توكيدا فكذا تقييد الاول فليس بظاهر **قوله** ثم
لو سلم يعني لو سلم ان هذا الاشكال ليس بلازم له **قوله** تنبيه ذكروا انه
اذا اعترض شرط علي اخر نحو ان اكلت ان شربت فانت طالق فان الجواب
السابق للمذكور منهما وجواب الثاني محذوف مدلول عليه بالشرط
الاول وجوابه **قال** الرضي اعلم ان الشرط اذا دخل علي شرط فان قصدت
كون الشرط الثاني مع جزائه جزا للاول فلا بد من الفا في الاداة
الثانية تقول ان دخلت فان سلمت فلك كذا وان سالته فان اعطاك
فافعل كذا لان الاعطا بعد السوال وان قصدت الغا اداة الشرط
الثاني لتخللها بين اجزا الكلام الذي هو جزا وها معنى اي الشرط
الاول مع الجزا الاخير فلا يكون في اداة الشرط الثاني فا فهو بمنزلة

العصريين

الاول

Copyright ... University